WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

أبعاد
abaad

نيغاتيف

منظمة أبعاد

مركز الموارد للمساواة الجندرية

تشرين الثاني (نوفمبر) 2016

إعداد: ثائر غندور، نادر فوز، إرنست خوري

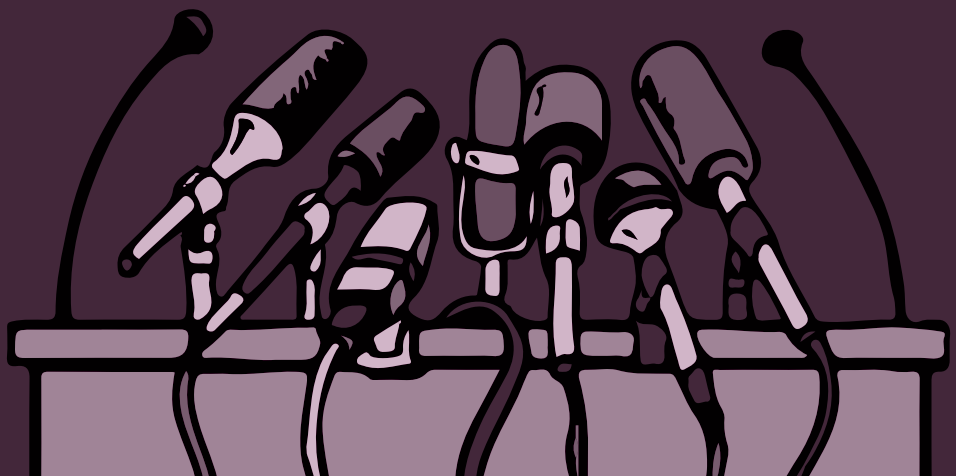

صورة النساء اللاجئات من سوريا إلى لبنان في الإعلام اللبناني بين عامي 2015 و2016

دراسة مسحية رصدت تغطية وسائل الإعلام المرئي والمكتوب خلال عام لقضايا النساء اللاجئات من عدسة قرار مجلس الأمن 1325

منظمة أبعاد

مركز الموارد للمساواة الجندرية

تشرين الثاني (نوفمبر) 2016

إعداد: ثائر غندور، نادر فوز، إرنست خوري

تحرير: محمد شومان

فهرس المحتويات

مقدمة 6
قائمة المصطلحات 7
الملخص التنفيذي 8
نطاق ومنهجية الدراسة 10
محدودية المسح والتحديات التي واجهته 11
نتائج الدراسة 12
الصحافة المكتوبة 12
توزّع المواد اللبنانية بحسب الصحف 12
توزيع المواد المنشورة بحسب النوع الصحافي 12
مصادر المواد المنشورة 13
توزيع المواد المنشورة بحسب جنسيات اللاجئين 13
التوزيع الديمغرافي للمواد المنشورة - البيانات اللاحظة لعامل النوع الإجتماعي والعامل العمري 14
توزيع المواد المنشورة بحسب الموقف من اللاجئين 14
توزيع المواد المنشورة بحسب نوع الصورة 16
توزيع المواد المنشورة بحسب القطاعات 16
الصحافة المرئية 18
توزيع التغطية بحسب النوع الصحافي 18
مصادر المواد المنشورة 18
توزيع المواد المنشورة بحسب جنسيات اللاجئين 19
التوزيع الديموغرافي ـ البيانات اللاحظة لعامل النوع الاجتماعي والعامل العمري 19
توزيع المواد المنشورة بحسب الموقف من اللاجئين 20
توزيع المواد المنشورة بحسب القطاعات 21
صورة النساء اللاجئات من سوريا في الإعلام اللبناني 22
تناول النساء في التغطية الصحافية المكتوبة 22
لهجة التقارير فيما خص التغطية 22
قصور التغطية 23
النساء في التغطية الصحافية المرئية 25
لهجة التقارير فيما خص التغطية 25
قصور التغطية 25
الخلاصة 28
الصحافة المكتوبة 28
الخلاصة من عدسة أجندة الأمن والسلام والنساء ـ قرار 1325 نموذجاً 31
الاستنتاجات 33
التوصيات 34

مقدمة

تعرف المادة الأولى من اتفاقية العام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، بوضوح أنَّ اللاجئ هو: «شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد».

في المقابل، فإن النازح هو من يضطر إلى ترك مكان إقامته والانتقال إلى مكان آخر، داخل بلده، بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد نتيجة لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية أو عرقية. بالرغم من ذلك، لا يزال الإعلام اللبناني يُصرُّ على تسمية المواطنين السوريين الذين لجأوا إلى لبنان بالنازحين، وذلك لسبب سياسي وليس تقنيّاً.

لا تزال الحرب في سورية ترخي بظلالها على ملايين السوريين والسوريات الذين يعيشون في دائرة الخطر والخوف، في ظل تسجيل المنظمات الدولية سقوط أكثر من 250 ألف شخص ضحية المعارك المستمرة منذ خمس سنوات. وإذا كانت منظمة «هيومن رايتس ووتش" قد أشارت إلى وجود أكثر من 7,6 مليون سوري نزحوا داخلياً، فإنَّ أرقام منظمة شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، تشير إلى لجوء ما يزيد عن 4 مليون و790 ألف لاجئ انتشروا في البلدان المجاورة.

في لبنان، تسجِّل دوائر المفوضية، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، وجود مليون و17 ألف و433 لاجئاً سوريّاً ، إضافة إلى عشرات الآلاف الآخرين غير المسجلين لدى المنظمة والأجهزة الرسمية اللبنانية؛ مع الإشارة إلى أن العدد الأعلى للاجئين المسجلين بلغ مليون و196 ألف لاجئ في نيسان 2015 (المرجع السابق). يترك هذا الأمر الأبواب مفتوحة أمام حجم المأساة السورية في مختلف المناطق اللبنانية وعلى أصعدة مختلفة.

وبينما كان يفترض بالسلطات اللبنانية متابعة هذا الملف والعمل على تأمين حاجات اللاجئين، وفقاً للأعراف والقوانين الدولية، إلّا أنَّ التعامل الرسمي مع اللاجئين (ذكوراً وإناثاً) في لبنان لا يزال مشوباً بالكثير من المغالطات والشوائب التي تكاد تكون من المكرَّسات، أخذاً في الحسبان اعتماد السياسة الرسمية على مبدأ إهمال معالجة كارثة إنسانية واجتماعية عامة. وإذا كانت القضايا المتعلّقة بالمرأة وشؤونها في لبنان لا تزال، أساساً، موضع إهمال وإنكار للحقوق نتيجة منظومة متكاملة من العوامل (الدينية والسياسية والإعلامية والاجتماعية) تتحكَّم بمفاصل البلاد، فقد جاءت متابعة أوضاع اللاجئات السوريات لتثبّت هذا الواقع ولتكرِّس الأفكار السابقة المنتشرة في المجتمع اللبناني.

ومن السياسة العامة والرسمية، إلى الإعلام، لم يختلف الوضع كثيراً. ففي محاولة لرصد كيفية تعاطي الإعلام مع اللاجئين عموماً، ومع صورة اللاجئات خصوصاً، تقدم هذه الورقة بانوراما تحليليَّة لِمَا نشر في ثلاثة صحف محلية رئيسية وثلاثة محطات تلفزيونية محلية رئيسية، خلال الفترة الزمنية الممتدة من بداية حزيران (يونيو) 2015 إلى نهاية حزيران (يونيو) 2016 (13 شهراً).

[1] https://www.hrw.org/ar/world-report/2016 last accessed on 24th of November, 2016
[2] http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122 last accessed on the 5th of November 2016

قائمة المصطلحات

المقال: يحمل المقال وجهة نظر كاتبه بشكل خاص، ويمكن أن يعبِّر في معظم الأحيان عن رأي الصحيفة أيضاً.

التحقيق: مادة صحافية تعالج موضوعاً محدَّداً، فيطرح الكاتب إشكالية ويعمل على إحاطتها من مختلف الجوانب.

المقابلة: حديث صحافي يجريه الصحافي مع شخصية ما بهدف توضيح موقفها أو الحصول على معلومات رسمية صادرة عنها.

الخبر: من المواد الصحافية الأسهل قراءةً، يتخلَّلها عرض سريع للموضوع والإجابة عن الأسئلة الخمسة الأساسية: من، ماذا، متى، أين، كيف؛ دون الدخول في التفاصيل أو معالجة أي إشكالية. وعادةً ما يكون مصدرُ الخبر بياناً أو تصريحاً منقولين عن وكالة أنباء.

التقرير: يعتبر التقرير صيغة خبرٍ موسَّعة، بحيث ينطلق من الأسئلة الخمسة وبعد الإجابة عنها يعمل الكاتب على شرح بعض جوانب الخبر وتفسيره، مستعيناً بشهادات أو أحاديث، أو حتى بالعودة إلى أحداث سابقة بهدف تقديم الخبر وإغنائه. وبذلك يحمل التقرير تصويراً للخبر مع إضافة بعض التفاصيل التي شاهدها الكاتب ليقدمها إلى قارئ لم يكن موجوداً في مكان الحدث.

الإحصاء: دراسة تقوم على جمع الآراء والأرقام في صدد موضوع معيَّن، بهدف استطلاع مختلف التوجُّهات التي يمكن أن تشهدها بيئة معيَّنة.

المانشيت: هي المادة الرئيسية التي تتصدَّر المضمون الصحافي لأي جريدة، ويمكن من خلالها استبيان سياسة هذه المؤسسة وأولوياتها وخطها التحريري، فتمثِّل (المانشيت) الموضوع الرئيسي، حيث تعمل إدارة التحرير على جمع كل المعلومات والانفرادات الصحافية فيها بهدف جذب القراء وتقديم الصحيفة بالصورة الأنسب.

المصدر الخاص: شخصية فعلية أو معنوية تتوفر لديها تقدِّمتها للصحافي أو لمؤسسته الإعلامية، ويمكن أن يكون المصدر الخاص من قطاعات مختلفة (أكانت سياسية أم أمنية أم اقتصادية).

الوكالات: تقدِّم الوكالات مجموعة من الأخبار الصادرة عن جهات مختلفة، فتقوم الوكالة بتحرير تلك الأخبار وتستعين بها المؤسسات الإعلامية، وتنشرها كما هي، أو يعمل صحافيون منها على إضافة بعض المعلومات لإحاطة الموضوع من جوانب أخرى.

البيان: هو إعلان أو مادة إعلاميَّان صادران عن شخصية فعلية أو معنوية، يُعمَّم على وكالات الأنباء أو المؤسسات الإعلامية بهدف نشره.

الملخص التنفيذي

تناولت الدراسة كلَّ المواد المنشورة في ثلاثة صحف لبنانيَّة، (السفير، النهار، الأخبار)، التي بلغت 731 مقالاً على مدى ثلاثة عشر شهراً، خضع منها للتحليل المواد المتعلقة باللاجئين واللاجئات في لبنان، حيثبلغ عددها 504 مواد صحافية، أي 69% من إجمالي المواد التي صدرت خلال الفترة الزمنية المشار إليها. كما تناولت الدراسة التقارير الإخبارية في الصحافة المرئية التي بلغت 142 تقريراً، توزَّعت بين المؤسسة اللبنانية للإرسال (50 تقريراً، 35%)، وقناة المر (50، 35%)، وقناة الجديد (42، 30%). وتبين أنَّ 93% من هذه التقارير تناولت أوضاع اللاجئين في لبنان أو مشاكلهم، فيما ركزت النسبة الباقية على اللاجئين في الأردن وأوروبا أو داخل سوريا نفسها. ولذلك اقتصر التحليل على 132 تقريراً خاصاً باللاجئين في لبنان، وقد توزعت على الشكل التالي: المؤسسة اللبنانية للإرسال (48 تقريراً، 36%)، قناة المر (48 تقريراً، 36%)، وقناة الجديد (36 تقريراً، 27%).

ارتكزت هذه الدراسة على منهجية التحليل النوعي للمحتوى ((Qualitative Content Analysis، حيث أُخذِت عينة من المقالات والتقارير لأبرز الصحف والجرائد والتلفزيونات لتحلَّل بهدف تحديد الكيفيَّة التي صُوِّر بها اللاجئون عموماً واللاجئات خصوصاً في الإعلام اللبناني. وعليه، فقد ارتكزت وحدة التحليل على المقالات التي تناولت الشأن اللبناني حصراً، عامدة إلى تحليل كلٍّ من النصوص والصور المرفقة بالمقالات. وقد اختير في سياق التحليل عدة محاور لتحديد نوعية مضمون تواتر التغطية في كلٍّ من الصحافتين المكتوبة والمرئية وكميته.

ويتبين من أبرز نتائج هذا المسح، أنَّ المعالجة الصحافية لأزمة اللجوء لم تكن مختلفة كثيراً عن الواقع السياسي، كما لم يختلف كذلك التعامل مع اللاجئات تحديداً. فقد ظلَّت النساء السوريات مغيَّبات، إذ لم ينلن سوى 3% من مجمل المواد المنشورة في الصحف الثلاثة و20% من التقارير التلفزيونية. أما هذا الحضور الخجول، فقد جاء على خلفية كشف شبكة الاتجار بالبشر في مدينة جونية في نيسان (إبريل) 2016 بشكل رئيسي.

وأظهر تحليل المواد الإعلامية الجنوسي (gender analysis) أنَّ المواد التي تناولت قضايا النساء بشكل مباشر في الصحافة المكتوبة اقتصرت على 14 مادة صحافية من أصل 504 مواد (لبنانية). وهذا يعني أنَّ تناول النساء في الإعلام اللبناني لم يتجاوز 3% من مجمل المواد الإعلامية المتعلقة باللاجئين واللاجئات السوريين في لبنان. أما تلفزيونياً، فقد تناول 26 تقريراً فقط من أصل 132 قضايا النساء بشكل مباشر، أي ما يشكل 20% فقط من التقارير المعروضة على الشاشات الثلاث. وفي مضمون هذه التقارير أو المقالات، يتبين أنها تناولت بمجملها تصوير النساء بوصفهنَّ ضحايا عنف منزلي أو مجتمعي أو ضحايا إتجار (بالنساء)، أو ضحايا الذهنية الذكورية السائدة، من حيث تصويرهن في دور جنوسي رعائي تقليدي؛ (التلفزيونات) ولم تعمد إلى متابعة مصائر النساء اللواتي حظين بتغطية إعلامية، سواءً أكُنَّ ضحايا عنف أو إتجار، ولم تسعَ لإنتاج تحقيقات للتقصّي أو المتابعة. كما استخدمت العبارات السلبية النمطية بشكل شبه تلقائي، الأمر الذي يعكس نقصاً في معرفة المصطلحات المفترض استخدامها في قضايا مماثلة.

ومن عدسة قرار مجلس الأمن رقم 1325، أظهرت الدراسة أنَّ وسائل الإعلام، بمجملها، عملت من ضمن المنظومة الإعلامية التابعة للسلطة السياسية التي سعت إلى شيطنة اللجوء السوري والتعامل معه ضمن منطق التعميم، ممَّا أدَّى إلى تهميش قضايا النساء وعدم متابعتها والإضاءة عليها بفاعلية. قد تكون مشاركة النساء في عملية صنع السلام في سوريا ضعيفة جداً، خصوصاً أنَّ عمليَّة السلام نفسها في مأزق جدي، لكن كان هناك قصور كبير في نقل الحديث عن أدوار النساء في صنع السلام في المجتمعات المحيطة بهن.

والسؤال الأساسي الذي لم تُقدم الإجابة عليه هو: ما دور النساء في عدم تحوُّل اللاجئين/ات إلى أزمات متنقلة في لبنان، وخصوصاً أنَّ الضغوط التي يتعرَّض لها مجتمع اللاجئين كبيرةً جداً، وعلى مختلف المستويات، أكان على مستوى السياسة أم على مستويات الأوضاع القانونية والاقتصادية والسكنية والتعليمية وأوضاع العمل والممارسات العنصرية والتمييزية.

تشير الخلاصة الناجمة عن دراسة ستٍّ من أبرز وسائل الإعلام اللبنانيَّة المرئية والمكتوبة، إلى أنَّ اللاجئات السوريات لسن أكثر من ضحايا، في أحسن الحالات، إذ لم يضطلعن بأيِّ أدوار سياسية واجتماعية واقتصادية. كمان أنهنَّ لسن جزءاً من عملية صنع القرار في مفاوضات السلام في سوريا أو في إدارة شؤونهن الحياتية، وليس ثمَّة بحث وإضاءة على إمكانية وصولهن إلى الخدمات التي يُفترض أن تُقدَّم للاجئين/ات، بالرغم من ورود الكثير من الاعتراضات على الإغاثة. لربَّما كانت النقطة الإيجابيّة الوحيدة، هي عدم تصوير اللاجئات بوصفهنَّ مصدراً للعنف أو للإرهاب، كما هو الحال بالنسبة إلى الرجال. بيد أنَّ النساء كُنَّ عرضة للتعميم والتنميط الجنوسي ولتحميلهنَّ مسؤوليات سياسية، كبقية اللاجئين.

وفي هذا السياق، غاب بشكل لافت، موضوع العنف الجنوسي، وكذلك نقاش السياسات التي يُفترض بالسلطات الحكومية أن تنهجها، أو المبادرات التي يُمكن أن تطلقها بهدف تنفيذ سياسات وقائية في مواجهة العنف الجنوسي في إبان أوقات النزاع، أكان في داخل مجتمع اللاجئين، أو في مواجهة العنف الذي تتعرض له اللاجئات من قبل بعض الرجال في المجتمعات المضيفة.

في الخلاصة، لا تزال النزاعات والحروب مساحة الرجال، والتغطية الإعلامية لأي نزاع أو حرب، أو تداعيات كل منها، عبارة عن أدوات في أيدي الحكومات أو صناع القرار (norm setters) تستخدمها في التحريض أوالحشد، بعيداً عن أي إرادة سياسية لتفعيل القرار رقم 1325 وغيره من القرارات الأخرى التي صدرت في ما يتعلق بواقع النساء وخصوصيته أثناء أوقات النزاع وما بعده.

خلصت الدراسة بمجموعة توصيات أبرزها:

1. إنشاء منصة إعلامية متخصِّصة في إنتاج مواد إعلامية تتعلق باللاجئين/ات وبأوضاعهم وعلاقتهم بالمجتمعات المضيفة وبالسلطة اللبنانية. وتتضمَّن هذه المنصة مرصداً إلكترونيّاً لتعامل الإعلام اللبناني ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لقضايا النساء بهدف توليد وعي عام وضغط اجتماعي على المؤسسات الإعلامية، كيما تندفع نحو المزيد من التعامل بجدية أكبر وحساسية أعلى مع قضايا النساء.

1. العمل مع مختلف وسائل الإعلام، عبر المسؤولين عن إدارة إنتاج المواد الصحافية، بهدف تعريفها على قرار مجلس الأمن 1325 ومندرجاته وأهميته، وإشراكهم في تحويل المواد الصحافية والإعلامية إلى مواد تعبر عن بنود هذا القرار.

2. العمل مع عدد من الصحافيين/ات الشباب والمخضرمين بهدف إنتاج صحافيين/ات نسويين/ات متخصِّصين، يمتلكون المهارة والحساسية والقدرة على تناول قضايا النساء، وعلى إدخال التحقيق الاستقصائي إلى هذا الموضوع، بهدف الانتقال من التغطية الخبرية لقضايا النساء.

3. تدريب نساء يتمتَّعن بأدوار قيادية في مجتمعات اللجوء على التعامل مع وسائل الإعلام وعلى تحويل قصصهن إلى مواد قابلة للنشر في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية. أضف إلى ذلك العمل على إنشاء شبكة إعلام جتماعية تنطق باسم اللاجئين/ات.

نطاق الدراسة ومنهجيتها

ارتكزت هذه الدراسة على منهجية التحليل النوعي للمحتوى ((Qualitative Content Analysis، حيث أُخِذت عينة من المقالات والتقارير الواردة في أبرز الصحف والجرائد والتلفزيونات وتحليلها بهدف تحديد كيفية تصوير اللاجئين عموماً واللاجئات خصوصاً في الإعلام اللبناني. ولتمثيل الإعلام اللبناني، انتقت الدراسة كلّاً من صحيفة «النهار» و«السفير» و«الأخبار»، لكونها الأعرق والأكثر تعبيراً عن الأجواء السياسية والاجتماعية السائدة، ولكونها أيضاً الأكثر قراءة وتأثيراً في جمهور القراء اللبنانيين. كما رصدت أبرز ثلاث قنوات محلية، وهي المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC) والجديد وتلفزيون المر (MTV)، لكونها تحوز أعلى نسبة مشاهدة إلى جانب تنوع متابعيها. أما في ما يتعلق بالفترة الزمنية، فقد اختيرت تغطية ثلاثة عشر شهراً تمتد بين 1 حزيران (يونيو) 2015 وبين 30 حزيران (يونيو) 2016. أمَّا سبب اختيار هذه الفترة الزمنية بعينها فيكمن في أنَّ اليوم العالمي للاجئين يصادف في شهر حزيران (يونيو) من كل عام.

- ارتكزت وحدة التحليل على المقالات التي
- تناولت الشأن اللبناني حصراً، عامدة إلى تحليل كل من النصوص والصور المرفقة بالمقالات. وقد اختيرت في سياق التحليل عدة محاور لتحديد نوعية مضمون تواتر التغطية وكميتها في كل من الصحافتين المكتوبة والمرئية. وفي هذا السياق، اعتمدت الدراسة منهجية استنباطية في تحليلها مضمون المكتوب والمرئي، فعمدت إلى رصد الأبواب التالية:
- نوع الخبر، الذي يسمح بمعرفة كيفية تعامل الإعلام مع قضايا اللاجئين/ات، فالأخبار والتقارير هي متابعات أكثر حدثية، تعتمد على ما هو موجود، فيما تذهب التحقيقات إلى الاستقصاء حول القضايا المطروحة.
- مصدر الخبر، لمعرفة المصادر التي استند إليها الصحافيون/ات لجمع معلوماتهم/هن، سواءٌ أكانت مصادر خاصة أم مستندة إلى الخدمات التي تقدمها الوكالات الإخبارية، و/أو البيانات الصحافية.
- مصادر المعلومات، ولاسيما في ما يعني الأخبار الخاصة، لمعرفة من هي الفئات المُستَصرَحة (أرجال أم نساء) ، والأخذ برأيهم/هن ومعلوماتهم/هن، فيما يتعلق بقضايا اللاجئين (سياسيين، لاجئين/ات أنفسهم، أمنيين، مجهولة).
- جنسية اللاجئين.
- ديموغرافيا، لمعرفة ما إذا كانت التغطية تُعمِّم ، أم تخصِّص فئاتٍ عمرية وجونوسية (نساءً، رجالاً) أو أطفالاًأو مسنين، إلخ...
- صورة المقالات
- قطاع التغطية، لرصد حجم ما إذا كانت التغطية الصحافية إنسانية أم أمنية بمجملها.
- لحظ الجنوسة ، في محاولة لمعرفة كيفية تعاطي الصحف مع قضايا النساء، وأنواع القضايا التي سُلِّط الضوء عليها، وكيفية بروز صورة النساء في الإعلام وصور المقالات والتحقيقات المصورة، وما قصرت عنه هذه التغطية.

محدودية المسح والتحدِّيات التي واجهته

في سياق الصحافة المكتوبة، اعتمدت هذه الدراسة على كل المقالات التي وردت بين حزيران (يونيو) 2015 وبين حزيران (يونيو) 2016 في الصحف المذكورة، التي بلغت 731 مقالاً، فعالجت 504 مقالات منها عُنيت بالشأن اللبناني حصراً. وفي هذا السياق، ابتيعت كلالمقالات المؤرشفة من مركز المعلومات التابع لجريدة السفير، الذي يقوم بأرشفة كل الصحف المكتوبة والمطبوعات في لبنان.

أما في سياق الصحافة المرئية، وبسبب عدم الحصول على الأرشيف المبوب كاملاً من المحطات التلفزيونية، فقد استندت الدراسة إلى عينة من 143 تقريراً إخبارياً مصوَّراً، عُرضت خلال الفترة الزمنية نفسها. ولذلك اعتمد إلى الحسابات الرسمية لهذه المؤسسات على موقع «يوتيوب».

نتائج الدراسة | الصحافة المكتوبة

شملت الدراسة كل المواد الصحافية المنشورة في ثلاث صحف لبنانيَّة (السفير، النهار، الأخبار) على مدى ثلاثة عشر شهراً، ولكن لم يُحلَّل منها إلا المواد المتعلقة باللاجئين (ذكوراً وإناثاً) في لبنان، حيث بلغ عددها 504 مواد صحافية، أي 69% من إجمالي المواد التي صدرت خلال تلك الفترة الزمنية (أي 731 مقالاً)

توزُّع المواد اللبنانية بحسب الصحف

بين مطلع حزيران (يونيو) 2015 ونهاية حزيران (يونيو) 2016، بلغ إجمالي المواد الصحافية المنشورة في الصحف اللبنانية الثلاث (السفير، النهار، الأخبار) المتعلقة بملف اللاجئين السوريين 731 مادة، خُصِّص منها 504 مواد لمتابعة ملف اللجوء في لبنان، أي ما يشكِّل 69%. ومن بين المواد الصحافية المنشورة المتعلقة باللاجئين في لبنان، نشرت «السفير» 385 مادة (77% من إجمالي المواد)، مقابل 107 مواد في «النهار» (21% من إجمالي المواد)، و12 مادة في «الأخبار» (2% من إجمالي المواد) خلال 13 شهراً.. ويكمن سبب هذا الفارق الواسع في نسبة المواد المنشورة في أنَّ «السفير» تنشر بشكل شبه يومي بيانات أو أخبار أو حتى مواقف سياسية تأتي في إطار مؤتمرات صحافية، بينما تعتمد «النهار» السياسة نفسها لكن بوتيرة أقل، في حين أنَّ «الأخبار» لا تعتمد هذا النهج في محاولة لنشر مواد وتقارير خاصة.

توزيع المواد المنشورة بحسب النوع الصحافي

تصدَّرت التقارير والأخبار أنواع المواد المنشورة في الصحف الثلاث، إذ بلغت حصة التقارير 40% من إجمالي المواد، والمواد الخبرية 34% منها. وتبين هذه الأرقام أنَّ ملف اللجوء واللاجئين لم يعالج بشكل تفصيلي وعن قرب عبر التحقيقات الصحافية التي شكَّلت 3% فقط من المواد المنشورة أو البورتريهات، حيث لم يُنشر في الصحف الثلاث سوى بورتريه واحد، أي ما يشكّل 0,2% من إجمالي المواد المنشورة. وقد جاءت نسبة المانشيت مساوية لنسبة التحقيقات،

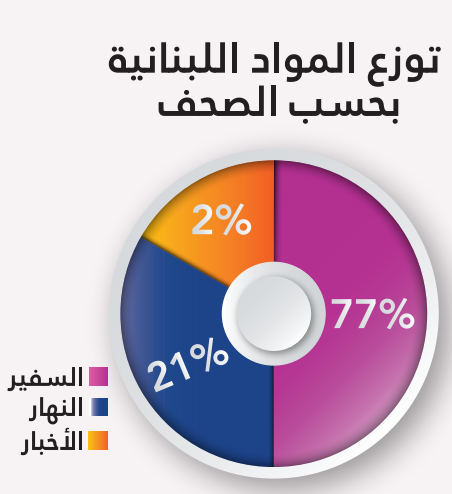

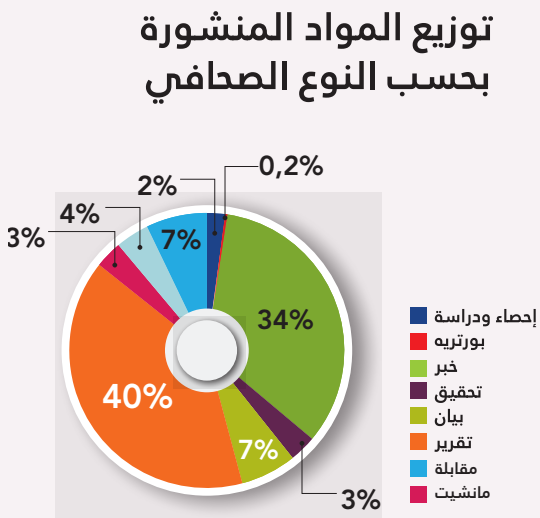

لكنَّ الفارق بينهما تركز على الموقف من اللاجئين، فأغلب التحقيقات جاءت إيجابية تجاه اللاجئين، وبالمقابل فقد كان معظم المانشيت سلبياً. وكانت حصة الدراسات والإحصاءات مشابهة، إذ تجاوزت بصعوبة نسب 2% من ما نشر خلال 13 شهراً.

مصادر المواد المنشورة

في ما يتعلق بمصادر المواد المنشورة، شكَّلت المصادر الخاصة نسبة كبرى بلغت 17% مقابل لجوء الصحف الثلاث إلى الوكالات والبيانات بنسبة 27%، في حين لم تتجاوز الدارسات نسبة 1%. وتُعتبر نسبة 27% مرتفعة في هذا المجال، وخصوصاً أنها تتشكَّل من بيانات وتصريحات سياسيَّة فقط. كما لا تخلو المصادر الخاصة من التصريحات والبيانات، إلَّا أنَّ التقارير الاخبارية التي عرضت لتصاريح أو بيانات، وطُوِّرت من خلال معلومات أو تصريحات خاصة بالصحيفة، اعتبرت مواد خاصة. وتشير النسب في الجدول الثاني إلى نوعية المصادر الخاصة التي استند إليها الصحافيون. وشكلت السلطات السياسية 50% من المصادر، وهو ما يدل على حجم الاهتمام بالمكون السياسي لملف اللاجئين، ما يفسر الانطباع العام، لدى المتابع للصحف، بأنَّ ملف اللاجئين يتمحور حول التوطين والتحول الديمغرافي في لبنان والإرهاب. ونجد أن اللاجئين/ات لم يشكلوا سوى 10% من المصادر، وهو ما يدل على اعتبارهم عنصراً ضعيفاً ولا قيمة لرأيه.

توزيع المواد المنشورة بحسب جنسيات اللاجئين

تمحورت المواد المنشورة حول اللاجئين السوريين بنسبة 94% من مجمل المواد المنشورة حول عموم اللاجئين/ات إلى لبنان، إذا ما اعتُبر أنَّ اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان حظوا بنسبة 3%، الأمر الذي يعني أنّ 97% من المواد تمحورت حول اللجوء من سورية، بغض النظر عن جنسية اللاجئين. وهذا يُشير إلى أنَّ ملف اللاجئين السوريين طغى على ما عداه من قضايا اللاجئين في لبنان، التي شغلت اللبنانيين في

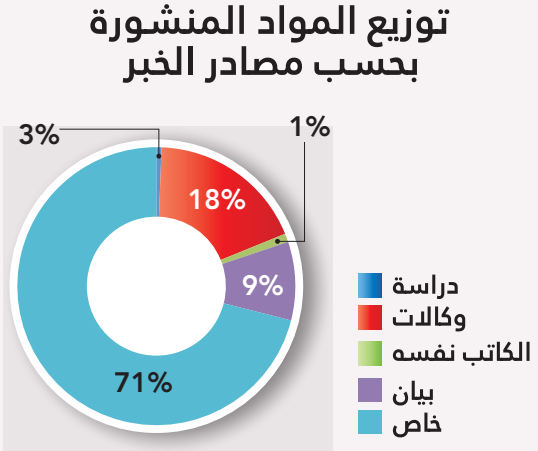

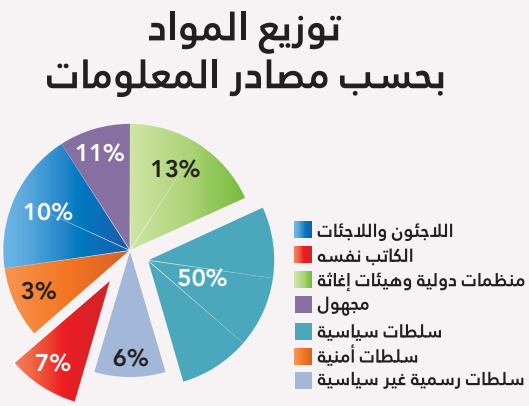

السابق، كاللاجئين الفلسطينيين أو العراقيين. وهذا يؤكِّد أيضاً أنَّ تغطية الإعلام في الغالب حدثيةٌ تستندُ على عامل الجدة أكثر من غيره من عناصر القصة الخبرية.

التوزيع الديمغرافي للمواد المنشورة - البيانات اللاحظة لعامل النوع الإجتماعي والعامل العمري

تعاملت المواد الصحافية مع ملف اللاجئين، في أغلب الأحيان، بوصفها كتلة واحدة، بالإشارة إليهم كلاجئين بشكل عام بنسبة 84%، من دون لحظ العامل الجنوسي (نساءً أو رجالاً) أو العامل العمري؛ بما يعني التعامل مع هذا الملف وفق مبدأ التعميم. في حين أُشير إلى الأطفال في 11% من المواد، والى النساء في 3% فقط. وبالرغم من أنَّ نسبة صغيرة من المواد ركَّزت على الرجال بشكلٍ مباشر (2%)، فقد صوَّر معظمها الرجل في دوره الجنوسي التقليدي في أوقات النزاع، أي في صفة المقاتل، وفي حالتنا، فقد صُوِّر باعتباره «الإرهابي» أو «المجرم».

توزيع المواد المنشورة بحسب الموقف من اللاجئين

اتَّسم 50% من المواد المنشورة بصفة الحيادية تجاه اللاجئين، ليتساوى تقريباً الخطاب المتضامن الذي شكَّل 26% مع الخطاب السلبي حيالهم، وقد بلغت نسبته 24%. ومع العلم أنَّ المواد الحيادية هي في معظمها بيانات أو تقارير صادرة عن الهيئات الإغاثية، إلَّا أنَّها شكَّلت أبرز الأجواء السلبية حيال اللاجئين، إثر أحداث أمنية أو نتيجةً لمواقف سياسية صادرة عن بعض القوى. ومن الأمثلة على المواد الصحافية المتضامنة، فقد ورد في مقال في جريدة السفير بتاريخ 2015/7/9، تحت عنوان: «العمالة السورية بقاعاً: تأثير محدود»:

«النزوح السوري ساهم في زيادة معدل الاستهلاك في البقاع من خلال عديده وما ينتج عنه من حركة مالية تقدر بمئات آلاف الدولارات حتى أن هذا النزوح كان عاملاً محفزاً وأساسياً لخلق عدة وظائف للمئات من البقاعيين والبقاعيات الذين يعملون في مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة

التوزيع الديمغرافي للمواد المنشورة

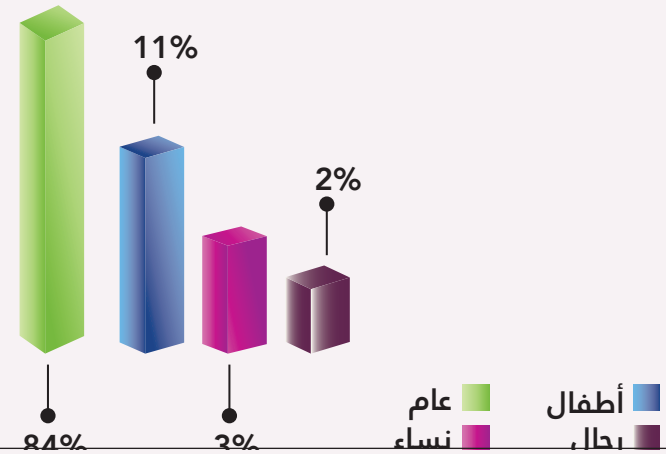

ويصل عددهم في البقاع إلى ما يزيد عن 3 آلاف فرصة عمل أوجدها النزوح السوري عدا عن أكثر من 154 مؤسسة استهلاكية تصل إلى جواريها شهرياً آلاف الدولارات من عائدات البطاقات الغذائية التي يستفيد منها النازح السوري». ومن الأمثلة على الخطاب السلبي، ما ورد في جريدة السفير أيضاً في تاريخ 2015/11/26 تحت عنوان: «رفع الجهوزية الأمنية في البقاع.. و»تنظيم للمخيمات»: «الحيطة التي تفرض على كل تجمع للخيم السورية الالتزام بالابتعاد عن مسافة لا تقل عن 350 متراً عن المسالك والطرق التي تسلكها الدوريات العسكرية».

كما ورد في جريدة السفير أيضاً بتاريخ 2016/3/7 تحت عنوان: «شاطئ عكار بعد إزالة التعديات: إهمال متعمَّد!»: «ترافقت تلك الخطوات مع الإجراءات الاستثنائية التي قامت بها المؤسسة العسكرية لجهة إزالة التعديات المتمثلة بمخيمات النازحين السوريين، التي كانت منتشرة بطريقة أفقية في مختلف المناطق العكارية وتحديداً الساحلية منها. تمّ العمل على إزالة المخيمات التي تضمُّ نازحين سوريين و «نور» بقرار عسكري. أمر أدى إلى تنظيف الشاطئ العكاري من التجمُّعات السكنية المخالفة». كذلك ورد في «عيون» السفير بتاريخ 2016/03/24: «ترصد الأجهزة الأمنية اللبنانية أعمال تحريض تقوم بها «جبهة النصرة» للنازحين السوريين في مخيمات جرود عرسال من أجل تنظيم تظاهرات ضد النظام السوري». ومن الأمثلة على الخطاب السلبي ما ورد في مقال في جريدة النهار بتاريخ 2016/05/28 تحت عنوان: «هل يتسلَّل توطين اللاجئين من أبواب المدارس؟ التعليم يستقطب مئات ألوف الأولاد والسوق اللبنانية تستوعبهم»: «يكفي أن لبنان يستضيف في مدارسه 215 ألف تلميذ لاجئ، ويطمح الى استيعاب أكثر من 500 ألف، للتساؤل عن إجراءات تحصين مقابلة، تمنع تسلل التوطين من باب التعليم... أما السؤال، فماذا عن المواليد الجدد؟ يجري الحديث عن ولادات فاقت الـ 150 ألفاً بين اللاجئين، وقد قامت السلطات اللبنانية بتغطية نفقات جزء كبير من الولادات السورية... بات عدد التلامذة اللبنانيين في المدارس الرسمية أقل من عدد أولاد اللاجئين، إذا ما قارنا بين الدوامين وفتح المدارس الجديدة».

الموقف من اللاجئين/آت

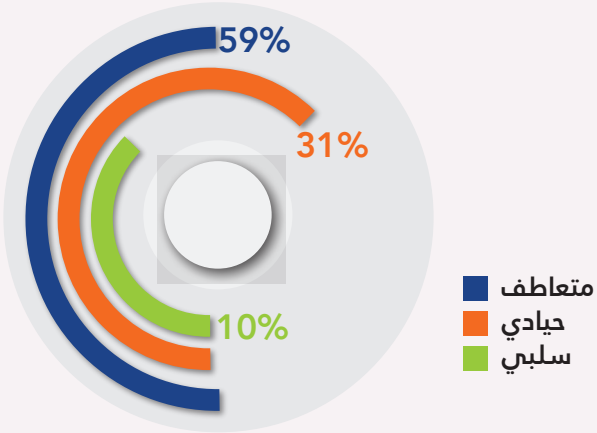

توزيع المواد المنشورة بحسب نوع الصورة

بلغت نسبة المواد المحلَّلة التي ترافقت مع صورة 70% ، في حين غابت الصورة عن 30% من المقالات. ومن جملة المقالات التي وردت فيها صورة، شكّلت النساء وهن يؤدين دوراً رعائياً تقليدياً أو برفقة أطفالهن، ما نسبته 29% من نسبة الصور المنشورة مع المواد الصحافية، إضافة إلى 26% لصور عامة من المخيّمات لحظت أيضاً العائلات والأطفال. لكن البارز أنَّ 22% من المواد المتعلقة باللاجئين، تمحورت الصور المرفقة بها حول سياسيين محليين أو دوليين، إضافة إلى 21% لمساحات عامة.

توزيع المواد المنشورة بحسب القطاعات

تصدر القطاع الاقتصادي والاجتماعي المواد المنشورة عن ملف اللاجئين بنسبة 39%، وهو يتضمن أوضاع اللاجئين وآثارهمعلى الاقتصاد والمجتمع اللبناني، والطلبات اللبنانيَّة للمساعدة الدوليَّة لدعم الاقتصاد اللبناني والمجتمعات المضيفة. وتلاه القطاع السياسي والدبلوماسي بنسبة 37%، ممَّا يؤكِّد الاهتمام الكبير بالمكون السياسي في ملف اللاجئين، وقد تركز هذا الجانب على مواضيع توطين اللاجئين. بالإضافة إلى 4% للقطاع التربوي المدعوم من المجتمع الدولي ومن جهات دولية مانحة عديدة. واللافت أنَّ القطاع الخاص بالأمن والإرهاب نال نسبة 14%. وتشير هذه الأرقام إلى تصدُّر الهم السياسي والأمني في تناول ملف اللجوء، على حساب المساعدات والأحوال الإنسانية والمعيشية.

توزيع المواد المنشورة بحسب نوع الصورة المرفقة معها

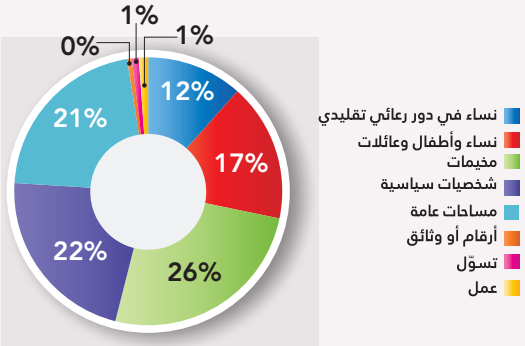

توزيع المواد المنشورة بحسب القطاعات

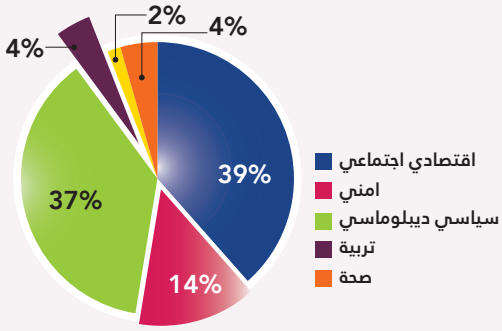

نتائج الدراسة | الصحافة المرئية

شملت الدراسة كل تقارير نشرات الأخبار (ومقدمة واحدة لنشرة أخبار محطة المر) التي تناولت اللاجئين واللاجئات، والتي عرضت في الفترة الزمنية المحددة على مدى ثلاثة عشر شهراً. وقد بلغ عدد هذه التقارير ١٤٢ توزعت بين المؤسسة اللبنانية للإرسال (50، 35%)، وقناة المر (50، 35%)، وقناة الجديد (42، 30%). وقد اقتصر البحث على هذا العدد من التقارير بالنظر إلى مشكلة الأرشيف التي تعاني منها هذه المحطات (راجع فقرة «محدودية الدراسة»). وتبين أنَّ 93% من هذه التقارير تناولت أوضاع اللاجئين في لبنان أو مشاكلهم، فيما ركزت النسبة الباقية على اللاجئين في الأردن وأوروبا أو داخل سوريا نفسها. ولذا، فإنَّ كل الأرقام التي سترد أدناه ستكون متعلقة بالـ 132 تقريراً الخاصة باللاجئين في لبنان، وقد توزعت على الشكل التالي: المؤسسة اللبنانية للإرسال 48 تقريراً (36%)، قناة المر 48 تقريراً (36%)، وقناة الجديد 36 تقريراً (27%).

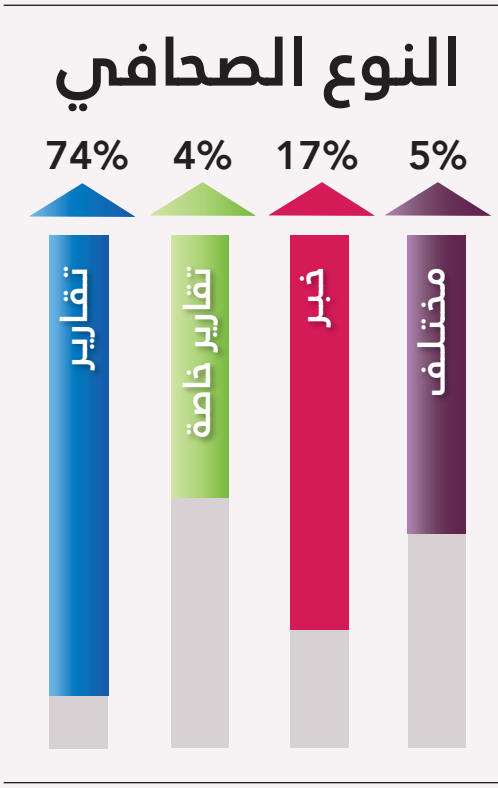

توزيع التغطية بحسب النوع الصحافي

تحاول محطات التلفزة دوماً عرض تقارير خاصة، وحتى لو كان الخبر المنشور على شاشتها ذا مصدر عام، فهي تحاول تلوينه وتوليفه بشكل يحمل بصمتها الخاصة. وبشكل عام، فإنَّ المحطات الثلاث التي شملتها الدراسة تحاول دوماً تحويل أي خبر أو معلومة إلى قصة أو «فيتشر»، انطلاقاً من المعلومة لمحاولة جذب أكبر عدد من المشاهدين، ويدخل ذلك من ضمن التنافس في ما بينها على التصنيفات وترتيب نسب المشاهدة. لكن اللافت في موضوع اللاجئين أنَّ المحطات لم تعنون تقاريرها بصفة «الخاص» إلَّا في 4% فقط من التقارير، وطغت التغطيات العادية على الشاشة بنسبة 74%، وهذا يعني أنَّ المحطات لم تجد في قضية اللجوء السوري أي جاذبية خبرية تجعله يرقى إلى تسمية «الخاص»، كما هي الحال مع الكثير من القضايا الداخلية التي تتناولها في أخبارها. وقد قدمت المحطات المذكورة مسألة اللجوء على شكل خبر (أي لم يرقَ إلى مرتبة تقرير) في 17% من الحالات، فيما لم تحظ المقابلات إلَّا بتقرير واحد. وقد تناولت المحطات الخبر السوري في نقل مباشر خمس مرات، في الفترة المشار إليها، وكذلك مرة واحدة في مقدمة النشرة، بحيث تشكل الطريقتان معاً ما نسبته 5%.

مصادر التقارير

في ما يخص مصادر التقارير، شكَّلت المصادر الخاصة والرسمية واللاجئين أنفسهم النسب

نفسها تقريباً، وهي على التوالي: 30%، 28% و26%. وبالرغم من أنَّ المنظمات المدنية بشكل عام تعمل مع اللاجئين -وهي بالتالي مصدر جيد للمعلومات عنهم- إلّا أنها لم تشكل أكثر من 5٪ من مصادر الخبر على الشاشات اللبنانية المعنية بالدراسة. على أنَّ المؤسسة اللبنانية للإرسال تميزت عن المحطتين الأخريين باعتمادها نظاماً جديداً من التقارير، وهي تلك التقارير الجاهزة التي يعدها قسم الفيديو في مفوضة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. فقد بدأت هذه المنظمة الدولية بإعداد تقارير من المخيمات وتجمعات اللاجئين السوريين وتوزيعها على وكالات الأنباء ومحطات التلفزة.

وفي ما يتعلق بالمصادر الرسمية، يبدو الاعتماد الأكبر على المصادر السياسية (55% من المصادر الرسمية)، من وزراء ونواب وموظفين في الوزارات المعنية بشؤون اللاجئين، فيما تحتل المصادر الأمنية المرتبة الثانية (27%) وتحتل المصادر الأخرى (محلية، بلديات، مخاتير) المرتبة الأخيرة (18%). شملت الدراسة كل تقارير نشرات الأخبار (ومقدمة واحدة لنشرة أخبار محطة المر) التي تناولت اللاجئين واللاجئات، والتي عرضت في الفترة الزمنية المحددة على مدى ثلاثة عشر شهراً. وقد بلغ عدد هذه التقارير ١٤٢ توزعت بين المؤسسة اللبنانية للإرسال (50، 35%)، وقناة المر (50، 35%)، وقناة الجديد (42، 30%). وقد اقتصر البحث على هذا العدد من التقارير بالنظر إلى مشكلة الأرشيف التي تعاني منها هذه المحطات (راجع فقرة «محدودية الدراسة»). وتبين أنَّ 93% من هذه التقارير تناولت أوضاع اللاجئين في لبنان أو مشاكلهم، فيما ركزت النسبة الباقية على اللاجئين في الأردن وأوروبا أو داخل سوريا نفسها. ولذا، فإنَّ كل الأرقام التي سترد أدناه ستكون متعلقة بالـ 132 تقريراً الخاصة باللاجئين في لبنان، وقد توزعت على

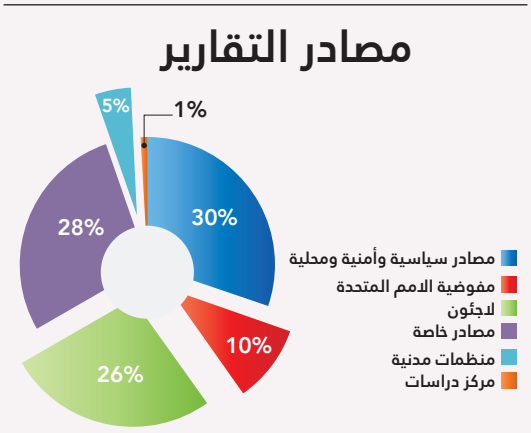

الشكل التالي: المؤسسة اللبنانية للإرسال 48 تقريراً (36%)، قناة المر 48 تقريراً (36%)، وقناة الجديد 36 تقريراً (27%).

توزيع المواد المنشورة بحسب جنسيات اللاجئين

بطبيعة الحال وكما هو متوقَّع، فقد شكَّلت التقارير المتعلقة باللاجئين السوريين 97% من مجمل التقارير حول عموم اللاجئين/ات إلى لبنان. فيما تناول 3% من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى لبنان واللاجئين الفلسطينيين نسبة 3% معاً (تقريران عن الفلسطينيين القادمين من سوريا السوريين وتقريرين آخرين عن الفلسطينيين في لبنان).

التوزيع الديموغرافي - البيانات اللاحظة لعامل النوع الاجتماعي والعامل العمري

تعاملت التقارير المتلفزة مع ملف اللاجئين وفي أغلبية الحالات ككتلة واحدة بالإشارة إليهم كلاجئين بشكل عام بنسبة 66%، وذلك من دون لحظ العامل الجندري (نساءً أو رجالاً) أو العامل العمري،

بما يعني التعامل مع هذا الملف وفق مبدأ التعميم. في المقابل تمت الإشارة إلى النساء في 20% من المواد، والى الأطفال في 13% فقط. ويعكس هذا الأمر استسهالاً في التغطية، وفي التعامل مع اللاجئين باعتبارهم كتلة واحدة، بدل الإضاءة على أوضاع كل فئة منهم. وعند ربط هذا المعطى، مع كون النسبة الكبرى من التقارير ترتبط الحدث السياسي أو الاقتصادي، يُمكن الاستنتاج أنَّ هذه الوسائل، وهي الأبرز لبنانياً، لم تعمل بشكلٍ جدي على الذهاب عميقاً في متابعتها ملف اللاجئين.

توزيع المواد المنشورة
بحسب الموقف من اللاجئين

في مسألة الموقف من اللاجئين، يتبين من دراسة التقارير أنَّ الصورة إيجابية حيث تعاملت 59% من التقارير بشكل متعاطف أو متحيز لقضية اللاجئين، يقابلها 10% منها اتَّسمن بسلبية نظرتها إلى مشاكل اللاجئين/ات وأوضاعهم، في حين اتَّسمت 31% بالحيادية؛ بمعنى أنَّ التقرير عرض للقضية من دون اتِّخاذ أيِّ موقف حيال اللاجئين. واللافت أنَّ المؤسسة اللبنانية للإرسال لم تعرض أي تقرير سلبي النظرة حيال اللاجئين/ات، وقد ساعدها في ذلك اعتمادها على تقارير أعدَّتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولذا، نالت المؤسسة 54% من نسبة التقارير الإيجابية أو المتعاطفة، فيما تقاسمت قناتا الجديد والمر 46% من التقارير الإيجابية. والأمر اللافت الآخر أنَّ محطة الجديد، التي يعتبر الكثيرون أنَّها تدافع عن اللاجئين/ات السوريين في لبنان، قد تخطت قناة المر في التقارير السلبية تجاه اللاجئين، بنسبة 69% إلى 31%. وقد يكون مردُّ ذلك إلى خوفٍ متزايدٍ لدى قناة المر من النقد الذي يواجهها دوماً في وسائل الإعلام المكتوبة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي بسبب تعاطيها السلبي مع قضية اللجوء، ما جعلها تلجأ إلى اعتماد نبرة حيادية إلى حد ما في تعاطيها مع اللاجئين/ات السوريين.

توزيع التقارير بحسب الفئات العمرية والجندر

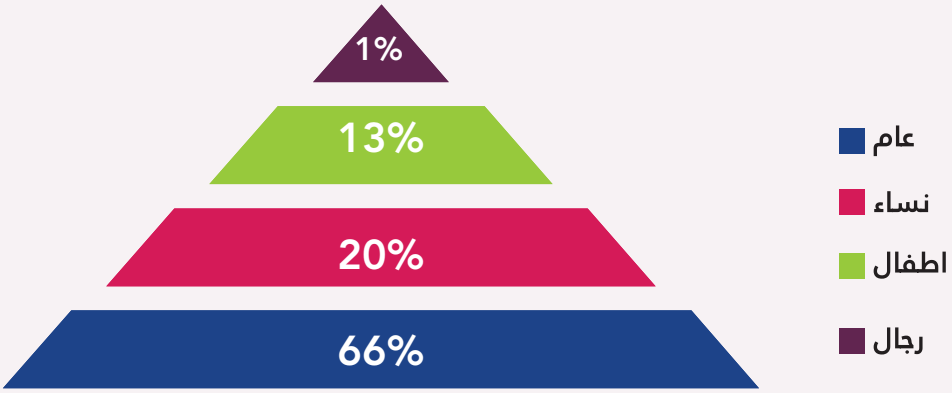

كما تجدر الإشارة، إلى أنَّ الإضاءة بشكل سلبي على قضية اللاجئين/ات كان من حصة البرامج السياسيَّة. ومن أبرزها برامج «التوك شو»، فضلاً عن البرامج الاجتماعية الساعية إلى تناول قضايا اجتماعية، وبالتالي فإن تقارير نشرات الأخبار لا يُمكنها أن تعكس بشكلٍ نهائي موقف وسائل الإعلام العام من قضية اللاجئين/ات، من دون التقليل من أهمية تقارير نشرات الأخبار وانتشارها الواسع.

توزيع المواد المنشورة بحسب القطاعات

تناولت النسبة الكبرى من التقارير القطاع الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 50%، وهو يتضمن أوضاع اللاجئين/ات الاقتصادية والاجتماعية، والآثار الناتجة عن ملف اللجوء على الاقتصاد والمجتمع اللبناني، والطلبات اللبنانيَّة للمساعدة الدوليَّة لدعم الاقتصاد اللبناني والمجتمعات المضيفة. وتتضمن هذا القطاع قضية الاتجار بالبشر التي حظيت بتغطية واسعة في لبنان في ربيع عام 2016، وكانت التغطية ذات نبرة متعاطفة مع الضحايا (اللواتي كُنَّ في معظمهن لاجئات سوريات). كما تناول أحد التقارير موضوع الزواج المبكر. وحظي القطاع الأمني تالياً بنسبة 23%، وهو تناول بشكل أساسي الأوضاع في بلدة عرسال ومحيطها وعلى الحدود بين لبنان وسوريا، وعمليات القبض على سوريين (وهو أمر يحصل بشكل يومي) بسبب الاشتباه بارتكابهم جرائم تتعلق بالأمن، أو ذات طابع إرهابي. وتلاه الجانب السياسي، وقد بلغت نسبة التقارير السياسية 19%. وقد تناول معظم هذه التقارير ملف التوطين الذي طرحه مسؤولون رسميون وسياسيون، ونال حيِّز اهتمام واسعاً لدى المواطنين والسياسيين.

وكان من المؤسف أن يُلاحَظَ احتلال قضايا التعليم والصحة مرتبة أدنى أولويات الاهتمام الإعلامي اللبناني، إذ لم يحصل التعليم إلا على نسبة 6% من التقارير، مقابل اهتمام أقل بقضايا الصحة التي نسبتها 2% من التقارير.

توزع التقارير بحسب القطاعات

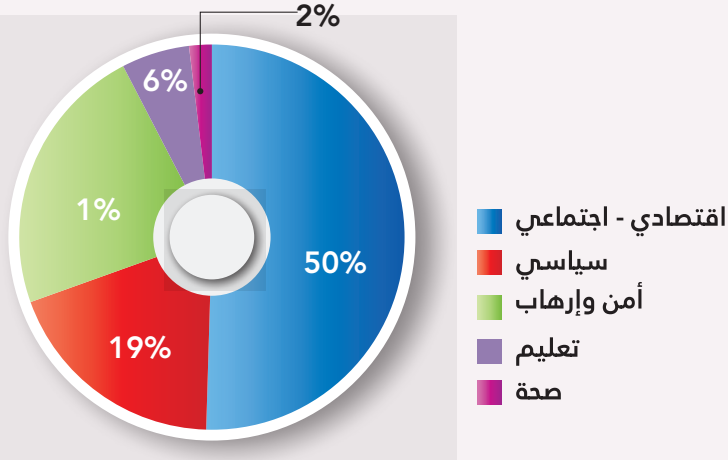

صورة النساء اللاجئات من سوريا في الإعلام اللبناني
تناول النساء في التغطية الصحافية المكتوبة

كما أشير سابقاً، اقتصرت المواد التي تناولت قضايا النساء بشكل مباشر على 14 مادة صحافية من أصل 504 مواد (لبنانية). وهذا يعني أنَّ تناول النساء في الإعلام اللبناني لم يتجاوز 3% من إجمالي المواد الإعلامية المتعلقة باللاجئين واللاجئات السوريين في لبنان. وبالنظر بشكل معمَّق إلى خطاب المواد الأربع عشرة ومضامينها، نجد أنها تناولت القضايا التالية:

1. شبكة الاتجار بالنساء التي شغلت 42% (أي 6 مقالات من إجمالي التغطية الخاصة بالنساء)، وذلك بخصوص موضوع الاستغلال الجنسي، وخصوصاً شبكة الاتجار بالنساء التي كُشف النقاب عنها في شهر نيسان (إبريل) 2016 وما تلاها. وقد شغلت قضية الاتجار بالبشر الرأي العام اللبناني، فشكَّلت مادة دسمة للمؤسسات الإعلامية نظراً لخطورة الموضوع ولاكتشاف نشاطٍ جرميٍّ من هذا النوع في حالات نادرة لبنانياً.
2. دور جنوسي رعائي تقليدي للنساء شكَّل 28% من إجمالي التغطية الخاصة بالنساء (أربعة مقالات)، شكَّل 25% منها (أي مقالاً واحداً) تحقيقاً مستفيضاً عن أحوال اللاجئين في الشتاء، ليصوِّر امرأة تقوم بإدارة المنزل وتربية خمسة أطفال دون معيل، وكيفية مواجهتها الصعاب «من الغابة القريبة تجمع، وبمساعدة أطفالها، أغصان الأشجار اليابسة والمتكسرة».
3. عنف منزلي شكَّل 7% من إجمالي التغطية (أي مقالاً واحداً): طفلة هربت من عنف والدها وشقيقها، لتعود إلى المنزل، وتتعرض لكافة أشكال التعذيب، قبل تدخل الجهات المختصة.
4. الزواج المبكر – 7% أيضاً من إجمالي التغطية، ولكن هذه التغطية كانت لافتة، كونها كانت دراسة عن الزواج المبكر في لبنان وتأثر هذه الظاهرة باللجوء السوري المتزايد.
5. قضايا صحية شكَّلت أيضاً 7% من إجمالي التغطية، وكانت عبارة عن تقرير وفاة امرأة حامل مع طفلها بسبب عدم موافقة المستشفيات استقبالها.
6. مادة أمنية شكَّلت 7% من مجمل التغطية (أي مقالاً واحداً)، تعلَّقت بمحاكمة سجى الدليمي، طليقة زعيم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أبو بكر البغدادي. ولم تتعامل هذه المادة الإعلامية مع الدليمي إلا بصفتها «زوجة «خليفة المسلمين»»، «طليقة أبو بكر البغدادي»، «طليقة البغدادي»، «والدة ابنة البغدادي» و«طليقة أمير المؤمنين».
7. 7% خبر صغير.

لهجة التقارير في ما يخص التغطية

بدا معظم هذه المواد متضامناً، أو هو على الأقل تعامل بشكل حيادي مع اللاجئات، باستثناء المادة الأمنية. أما التقرير الصحافي المتعلّق بالوضع الصحي، فقد تناول موضوع خطأ طبياً أدَّى إلى وفاة لاجئة حامل، بعد رفض مستشفيان استقبالها، وقد استُخدمت صورة تشير إلى الدور الرعائي للنساء.

يُشار إلى أنَّ هذا الدور الرعائي شكَّل محور معظم الصور في المواد الأخرى المتعلّقة بالنساء.

قصور التغطية

في ما خصَّ شبكة الاتجار بالنساء

- اقتصرت المعالجة على المتابعة الخبرية للملف في الأيام التي تلت إعلان قوى الأمن الداخلي عن توقيف الشبكة، واعتمدت أسلوب الإثارة الصحافية لجذب القراء. إلَّا أنَّ الملف لم يُتابَع خلال الأسابيع اللاحقة، ولاسيَّما أنَّ أسئلة كثيرة لا تزال عالقة لجهة كيفية عمل هذه الشبكة لسنوات من دون توقيف مشغِّليها. وقد ذكر في المواد الإعلامية التي نشرت عن الشبكة إشارات إلى تورُّط أجهزة أمنية في حمايتها من دون نشر تحقيق استقصائي بشأن هذا الأمر. أما المسار القضائي في صدد الشبكة المذكورة فلم يُتابع بدوره.
- لم تتابع الصحف اللبنانية المُدرَجة في هذه الدراسة مصير النساء اللواتي كنَّ ضحايا هذه الشبكة، والشبكات التي أوقفت فيما بعد، مع أنَّ المواد المنشورة في الصحف تشير إلى تورُّط أفراد وأجهزة أمنية في عملية تهريب النساء عبر الحدود اللبنانية–السورية وحماية المتورِّطين في إدارة الشبكة.
- استعانت الصحف ببعض الصور التي وزَّعتها قوى الأمن الداخلي لآثار التعذيب على أجساد بعض الضحايا، كما استخدمت صور أخرى مركَّبة أو مأخوذة من سياقات لا ترتبط بشبكة الاتجار وتركِّز على تجارة الجنس بما في ذلك من تسليع للمرأة. وإضافة إلى ذلك، استعان بعض التقارير الصحافية بصور للاجئات سوريات.
- جرت محاولة توظيف قضية توقيف الشبكة في التنافس السياسي في لبنان، عبر نسب بعض الصحف فضل التوقيف لأحد الأجهزة الأمنية غير الرسمية.
- أبرز العبارات التي تضمَّنتها هذه التقارير كانت من نوع: «ممارسة الفحشاء»، «ممارسات مقرفة»، «ممارسة البغاء»، بدلاً من الإشارة إلى كونها إتجار بالبشر. ولا تدلُّ هذه العبارات على موقف سلبي من النساء الضحايا، بل على العكس من ذلك، حيث أظهرت المواد المنشورة تعاطفاً مع النساء في ظلِّ نقص في معرفة المصطلحات المفترض استخدامها في قضايا مماثلة.
- بالرغم من انتشار أحاديث عن «شراء» للفتيات، في إطار نشاط شبكات تتولَّى الاتجار بالفتيات تحت عنوان تزويجهنَّ، إلَّا أنَّ ذلك لم يُثبت ولم يُنقض عبر تحقيقات صحافية أو متابعات إعلامية.

في ما خصَّ الزواج المبكر:

- بيَّنت الدراسة المنشورة أنَّ 13% من النسوة في لبنان تزوَّجن قبل سن الثامنة عشرة، وأنَّ 23% من السوريات في لبنان تزوَّجن قبل بلوغهن السن المذكورة؛ أي أنَّ 4454 فتاة سورية في لبنان، تتراوح أعمارهن بين 12 و17 سنة، من أصل 70269 فتاة تزوجن دون سن الثامنة عشرة، أي ما يعادل نسبة 6,3% من هذه الشريحة. لكن هذه الأرقام لم تُتابع بمواد صحافية لإحاطة الموضوع من جوانبه كافة، فاقتصرت المتابعة الإعلامية لهذا الموضوع على نشر النسب والأرقام.

- لم تظهر بعض التحوُّلات الجنوسية الأخرى[3] في التغطيات الصحافية، ولو أنَّ بعض التقارير من مراسلي الأطراف ذكرت مؤشرات دالَّة على هذه التحوُّلات من خلال الإشارة إلى عمل اللاجئات في القطاع الزراعي من دون تقديم قراءة أوسع وأدقَّ لهذا الأمر. ويجدر بالذكر هنا أنَّ النساء في المرحلة العمرية 18-59 سنة -بحسب إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين- يشكِّلن 24,5% من اللاجئين السوريين في لبنان، وهي المرحلة العمرية التي يُفترض أن تشكل القوة. وفي المقابل، تشكِّل المرحلة العمرية نفسها بين الرجال نسبة 19,3%؛ علمًا أنَّ نسبة النساء من إجمالي اللاجئين السوريين في لبنان تبلغ 52,1%.

في ما خصَّ العنفين الأسري والمنزلي:

- غابت ملفات العنف الجنوسي في أوساط اللاجئين عن المتابعة، بالرغم من ورود أخبار عن نجاة لاجئة من الموت نتيجة العنف الأسري، بيد أنَّ هذه الحالات لم تُتناوَل صحافيَّاً إلا عبر أخبار سريعة وغير موسَّعة.
- كما غابت الإضاءة عن موضوع العنف ضد اللاجئات، جسدياً وجنسياً ومعنوياً ولفظياً، من قبل المجتمعات المستضيفة (المُضيفة؟؟)، وخصوصاً أنَّ شبكة الاتجار بالبشر التي كُشفت أثبتت وجود هذا النشاط الجرمي بحق اللاجئات في لبنان. ويضاف إلى هذا الأمر الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية (المجالس البلدية) في عدد كبير من المناطق اللبنانية لجهة منع تجوُّل اللاجئين أو حتى مطالبتهم بالرحيل عن تلك المناطق، وإخلاء الأجهزة الأمنية بعض المخيَّمات وهو ما تعاملت معه الصحافة من باب الحرص على الأمن اللبناني من خلال تحميل المجتمعات اللاجئة بعض مسؤولية التدهور الأمني، أو حتى وضعها في إطار المشتبه به، من دون الإضاءة على آثار هذه الممارسات على النساء وأوضاعهنَّ.

[3] بحسب دراسة لمنظمة أبعاد ومنظمة أوكسفام (أوضاع متحوِّلة)، لم يكن ارتفاع نسبة الزواج المبكر التحوُّل الوحيد في المجتمعات السورية اللاجئة إلى لبنان، بل إنَّ التحوُّلات طالت أدوار النساء خصوصاً، لجهة تحمُّل مسؤوليات إضافية لجهة تأمين المداخيل المالية اللازمة لإعالة أسرهنَّ.

النساء في التغطية الصحافية المرئية

تناول 26 تقريراً قضايا النساء بشكل مباشر، أي ما نسبته 20% فقط من التقارير المعروضة على الشاشات الثلاث. وبالرغم من أنَّ النسبة العليا بالمقارنة مع نسبة المواد التي تناولت قضايا النساء في الصحف، إلا أنَّه لا يزال منخفضاً بالنسبة إلى حجم التغطية التي تخصصها القنوات التلفزيونية اللبنانية لقضية اللجوء.

تناولت التقارير الستة والعشرون المواضيع التالية:

1. عرض 14 تقريراً لشبكة الاتجار بالنساء التي أوقفت في مدينة جونية في نيسان إبريل 2016 أي ما نسبته 54% من إجمالي التغطية الخاصة بالنساء. وقد شغلت قضية الاتجار بالبشر الرأي العام اللبناني، فشكَّلت مادة دسمة للمؤسسات الإعلامية نظراً لخطورة هذا الموضوع ولاكتشاف نشاطٍ جرميٍّ من هذا النوع في حالات نادرة لبنانياً. وقد انقسمت التقارير إلى نوعين: الأول وهو 4 تقارير عرضت لحيثيات القضية كما حصلت، مع التركيز على مسألة الاتجار بالنساء، فيما التقارير العشرة الباقية تداعيات القضية في الأيام اللاحقة من وجهات نظر سياسية وأمنية واجتماعية.
2. وعرضت 38% من التقارير التي تناولت قضايا النساء، للدور الرعائي التقليدي للنساء، وقد تناولت أحوال اللاجئين في الشتاء، وخصوصاً نساء يعانين من ظروف صعبة، إلى جانب تقارير عن نساء يعانين الفقر.
3. تقرير واحد، أي 4%، تناول الوضع الصحي للاجئات، وتقرير آخر (4%) عرض لمسرحية مثَّلتها لاجئات عن معاناتهن. ويتبين مما سبق أنَّ هذا الأمر يقع في أسفل أولويات التغطية الإعلامية المرئية.

لهجة التقارير في ما خص التغطية

بدت معظم التقارير التي تناولت قضايا النساء، متضامنة، أو هي على الأقل تعاملت بشكل حيادي مع اللاجئات، وخصوصاً المواد التي تناولت شبكة الاتجار بالنساء. ولم تلجأ أي وسيلة إعلامية إلى لوم الضحايا كما جرت العادة في حالات مماثلة.

قصور التغطية

شبكة الاتجار بالنساء

- اقتصرت المعالجة على المتابعة الخبرية للقضية في الأيام التي تلت إعلان قوى الأمن الداخلي في لبنان (الشرطة) عن توقيف الشبكة، على أنَّ الملف لم يُتابع خلال في الأسابيع اللاحقة، بالرغم من أنه كان ثمَّة أسئلة كثيرة لا تزال عالقة لجهة كيفية عمل هذه الشبكة لسنوات من دون توقيف مشغِّليها. وقد ذكر في المواد الإعلامية التي نشرت عن الشبكة إشارات عن تورُّط أجهزة أمنية في حماية هذه الشبكة، من دون نشر أيِّ تحقيق استقصائي متعلّق بالأمر، فضلاً عن أنَّ مسار التحقيق القضائي تفسه للشبكة لم يحظ بالمتابعة. وباستثناء تقريرين أُجرِيَا مع ضحايا الشبكة، لم تتابع القنوات مصير الفتيات. ومع افتراض حسن نية القنوات في التغطية، كان من اللافت استخدام صور مركبة في بعض التقارير وعلى الشاشات خلف مذيعي النشرة تتناول تجارة الجنس.

الزواج المبكر

- التقرير الوحيد الذي تناول قضية الزواج المبكر لم يكن من لبنان -ولذا فقد استُبعد- تناول نشاط مراهقة سورية في مخيم الزعتري بالأردن، للحد من هذه الظاهرة.

العنف الأسري والعنف المنزلي

- غياب متابعة ملفات العنف الجنوسي في أوساط اللاجئين. وغابت كذلك الإضاءة على موضوع العنف ضد اللاجئات، جسدياً وجنسياً ومعنوياً ولفظياً، من قبل المجتمعات المُضيفة، ولاسيَّما أنَّ كشف شبكة الاتجار بالبشر –كما أسلفنا- أثبت وجود هذا النشاط الجرمي بحق اللاجئات في لبنان. ويضاف إلى هذا الأمر الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية (المجالس البلدية) في عدد كبير من المناطق اللبنانية، وقضت بمنع تجوُّل اللاجئين، بل ومطالبتهم بالرحيل عن تلك المناطق، وإخلاء الأجهزة الأمنية الموجودة في بعض المخيَّمات، الأمر الذي تعامل معه بعض الصحافة من باب الحرص على الأمن اللبناني، وذلك من خلال تحميل المجتمعات اللاجئة بعض مسؤولية التدهور الأمني، أو من خلال وضعها في إطار المشتبه به؛ من دون الإضاءة على آثار هذه الممارسات على النساء وأوضاعهنَّ.

الخلاصة

لم يغب ملف اللجوء يوماً واحداً عن الصحف اللبنانيَّة، كما لم يغب إجمالاً عن القنوات اللبنانية، خلال مدة الدراسة، وهذا يُشير إلى أهمية الملف وحجم أثره في لبنان على مختلف الصعد،ولاسيَّما أنَّ عدد اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبلغ مليوناً و17 ألف لاجئ[4]، يُضاف إليهم نحو نصف مليون لاجئ غير مسجَّل لدى المفوضية، بحسب رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام[5] الذي أشار في كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة[6]، خلال انعقادها في 22 أيلول (سبتمبر) 2016، إلى أنَّ عدد اللاجئين في لبنان بات يساوي ثلث عدد سكانه.

بيد أنَّ المعالجة الإعلامية لأزمة اللجوء لم تختلف كثيراً عن الواقع السياسي العام، وكذلك التعامل مع اللاجئات تحديداً. فقد ظلَّت النساء السوريات مغيَّبات، وإن بنسبة أقل من الصحف، حيث لم ينلن سوى 3% من إجمالي المواد المنشورة في الصحف الثلاثة، وما نسبته 20% من التقارير التلفزيونية التي تناولت قضايا تهم أكثر من نصف اللاجئين في لبنان.

وهكذا، ظلَّت النساء السوريات مغيَّبات، وإن حضرت أخبارهن بصورة خجولة في الإعلام المكتوب خصوصاً، فكان الاهتمام بموضوعهنَّ مستندًا إلى خلفية كشف شبكة الاتجار بالبشر في المعاملتين في نيسان (إبريل) 2016 بشكل رئيسي، إذ انفجرت المسألة الجنوسيَّة في الصحف لتكرِّس مفاهيم دور النساء الرعائي التقليدي، وليكون المشهد تصويراً للاجئة السورية في موقع الضحية الضعيفة والعاجزة. كُرِّس ذلك فعلياً في أغلب الصور المرفقة مع المواد المنشورة، أُبرِزَ دور النساء باعتباره لا يعدو كونه دوراً رعائياً لأُسرِهنَّ وأطفالهن؛ الأمر الذي تسعى المنظومة العامة إلى تزكيته في المجتمع اللبناني. أما المحطات التلفزيونية فقد تعاطت مع كل الملفات بالتعميم، إذ أنَّ المشاكل المنقولة عبر الشاشة كانت تُنسَبُ إلا اللاجئين بشكل عام، من دون تحديد الفئة التي ينتمون إليها، إلا في حالات قليلة. واللافت في هذا المجال، أنَّ معظم التحقيقات، على قلَّتها اتَّسمت بالتضامن مع اللاجئين. وفي المقابل، فقد استندت النسبة الكبرى من المواد السلبية حيال اللاجئين إلى مصادر معلومات مجهولة. أمَّا الصحف فقد ركَّزت على المواد السياسية، التي بلغت حصتها 37% من إجمالي المواد، بينما بلغت نسبة المواد المتعلقة بالأمن والإرهاب 14%.

يخرج من يُتابع أبرز وسائل الإعلام اللبنانيّة، في ما يتعلق باللاجئين واللاجئات السوريين إلى لبنان، بخلاصات كثيرة، لعل أبرزها ما يلي:

- عومل ملف اللاجئين واللاجئات من سوريا في الإعلام اللبناني وفقاً لمبدأ التعميم، حيث لم يلقَ متابعة مفصَّلة من خلال التحقيقات الصحافية التي لم تشكِّل سوى 3% من المواد المنشورة أو البورتريهات، لتتَّسم بإيجابية أكثر حيال اللاجئين.
- يجب الإشارة إلى أنَّ أغلب القصص الصحافية التي نقلت إلينا رواية اللاجئين/ات الخاصة، أتتنا من مراسلي الصحف في الأطراف، وهي اتَّسمت بالإيجابية حيالهم. في المقابل، تركَّزت المواد التي نشرها صحافيو المركز على المواد السياسيَّة،

[4]http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122 last accessed on the 5th of November 2016
[5]http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=8769 last accessed on 28 of October 2016
[6]http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=8768 last accessed on 28 of October 2016

واتَّسمت بالسلبية حيال اللاجئين/ات.

- تصدَّر الهم السياسي في تناول ملف اللجوء، على حساب المساعدات والأحوال الإنسانية والمعيشية.
- الجو العام من اللاجئين/ات من سوريا هو موقف سلبي عنصري، حيث تشكَّلت أبرز الأجواء السلبية حيال اللاجئين إثر أحداث أمنية جرت، أو نتيجة مواقف سياسية صادرة عن بعض القوى؛ مع العلم أنَّ المواد الحيادية هي بمعظمها بيانات أو تقارير صادرة عن الهيئات الإغاثية.
- اقتصرت المواد التي تابعت قضايا النساء على 3% وقد كرَّست صورة نمطية سلبية للنساء، بحيث صُوِّرن وهن يؤدين دوراً رعائياً تقليدياً أو برفقة أطفالهن، بما تبلغ نسبته 29% من إجمالي المقالات المرفقة بالصور. وتجدر الإشارة إلى النسبة الكبرى من المواد تعاملت مع اللاجئين/ات على أنهم مكون واحد، بحيث لا تجري مفاضلتهم جنوسياً أو عمرياً أو فئوياً أو حتى اقتصادياً.
- عدم توحيد أدبيات هذه الصحف لجهة تسمية الهاربين من النزاع في سوريا. ففي الجزء الأكبر من المواد، نلحظ استعمال صفة «نازح»، وهو ما يُشير إلى التزام هذه المؤسسات بالسياسة الرسمية للسلطات اللبنانيَّة، التي ترفض تسمية «لاجئين»، تفادياً لتحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك.
- تمحورت المواد المنشورة حول اللاجئين السوريين بنسبة 94% من إجمالي المواد المنشورة المتعلقة باللاجئين عموماً إلى لبنان، في ما لو احتُسبَ اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية إلى لبنان (ونسبة ما نشر عنهم تبلغ 3%)، أي إنَّ 97% من المواد الإعلامية تمحورت حول اللجوء من سورية، بغضِّ النظر عن جنسية اللاجئين.
- اقتصرت المعالجة الجنوسية على المتابعة الخبرية لملف شبكة الاتجار بالبشر في الأيام التي تلت إعلان قوى الأمن الداخلي عن توقيف الشبكة، واعتمدت أسلوب الإثارة الصحافية لجذب القراء. ولم تتابع الصحف اللبنانية -المُدرَجة في هذه الدراسة- مصير النساء اللائي كنَّ ضحايا هذه الشبكة، والشبكات التي أوقفت فيما بعد. وهذا يؤشر إلى نمط تعامل الإعلام المكتوب مع قضايا مشابهة.
- قصور في المنظور الحقوقي، حيث غابت عن تغطية قضايا النساء المتابعةُ الجديةُ للزواج المبكر وقضايا أخرى بحق النساء، والأدوار الجنوسيَّة البديلة، كعمل النساء الإنتاجي على سبيل المثال. كما مرت الصحف مروراً سريعاً على عمالة الفتيات في القطاع الزراعي بشكلٍ رئيسي، واستفادتهن من برامج التعليم المخصصة للأطفال اللاجئين.

ومن أبرز الخلاصات الناجمة عن متابعة القنوات التلفزيونية الثلاث

- لم تشكِّل الجمعيات التي تُعنى بالعمل مع اللاجئين/ات سوى 5% من مصادر الخبر على الشاشات اللبنانية المُدرَجة في الدراسة، ممَّا يُشير إلى أزمة في العلاقة بين هذه الجمعيات وبين وسائل الإعلام.
- شكَّلت المتابعة الخبرية لقضايا النساء النسبة الكبرى في الصحافة المرئية. فقد عرض 14 تقريراً لشبكة الاتجار بالنساء، التي أوقفت في مدينة جونية خلال نيسان (إبريل) 2016، من إجمالي التغطية الخاصة بالنساء، أي 54%. وعرضت 38% من التقارير التي تناولت قضايا

- النساء لدور النساء الرعائي التقليدي، وقد تناولت أحوال اللاجئين في الشتاء، وخصوصاً النساء اللائي يعانين الظروف الصعبة، إلى جانب تقارير عن نساء يعانين الفقر. واقتصرت متابعة الوضع الصحي على 4% والتعليم على 4%، وهي القضايا المرتبطة بالحماية والوقاية في أوقات النزاع؛ فيما غابت تماماً التحقيقات التلفزيونية التي تُعالج قضايا النساء، كالعنف على أساس جنوسي أو عرض المبادرات التي قامت بها نساء، أو عرض لبورتريهات عن نساء فاعلات.

تعاملت قنوات التلفزة مع اللاجئين/ات بوصفهم كتلة واحدة، ولم تقارب الاختلافات في ما بينهم، ممَّا ساهم في نشر التعميم. من ذلك أنَّ 66% من التقارير عن اللاجئين/ات عاملتهم بوصفهم لاجئين، من دون أن تلحظ العامل الجنوسي (نساءً أو رجالاً) أو العامل العمري، بما يعني أنَّ التعميم في التعامل مع هذا الملف كان سيد الموقف. وفي المقابل، فقد أُشيرَ إلى النساء في 20% من المواد، وإلى الأطفال في 13% منها فقط.

الخلاصة من عدسة أجندة الأمن والسلام والنساء قرار 1325 نموذجاً[7]

قد تكون مشاركة النساء في عملية صنع السلام في سوريا ضعيفة جداً، خصوصاً أن عمليَّة السلام نفسها في مأزق جدي، لكن كان هناك قصور كبير في نقل الحديث عن أدوار النساء في صنع السلام في المجتمعات المحيطة بهن. فالسلام ليس مجرد عمليَّة سياسية على مستوى الدول، بل هو عمليَّة متكاملة تبدأ على مستوى التجمعات الصغيرة وتصل إلى المستوى السياسي العام. والسؤال الأساسي الذي لم تُقدَّم الإجابة عليه هو التالي: ما هو دور النساء في عدم تحوُّل اللاجئين/ات إلى أزمات متنقلة في لبنان، ولاسيَّما أنَّ الضغوط التي يتعرَّض لها مجتمع اللاجئين كبيرةٌ جداً، وعلى مختلف المستويات، من الضغود السياسيَّة إلى الأوضاع القانونية والاقتصادية، وكذلك أوضاع السكن والتعليم والعمل، فضلاً عن الممارسات العنصرية والتمييزية.

تشير الخلاصة الناجمة عن دراسة ستٍّ من أبرز وسائل الإعلام اللبنانيَّة المرئية والمكتوبة، إلى أنَّ اللاجئات السوريات لسن أكثر من ضحايا، في أحسن الحالات. فهن لا يضطلعن بأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية، وهنَّ لسن جزءاً من عملية صنع القرار في مفاوضات السلام في سوريا أو في إدارة شؤونهن الحياتية. إضافةً إلى ذلك ليس هناك أيُّ إضاءة على إمكانات وصولهنَّ إلى الخدمات التي يُفترض أن تُقدَّم للاجئين/ات ولا بحث في ذلك، بالرغم من ورود الكثير من الاعتراضات على الإغاثة. ربما النقطة الإيجابيَّة الوحيدة، هي عدم تصوير اللاجئات بوصفهنَّ مصدراً للعنف أو الإرهاب، كما هو الحال بالنسبة إلى الرجال. لكن النساء كنَّ عرضة، كبقية اللاجئين، للتعميم والتنميط الجنوسي ولتحميلهم مسؤوليات سياسيَّة.

وفي هذا السياق، غابت النساء عن الصفحات الأولى في الصحف، وكان الأكثر بروزاً غياب النساء عن التغطيات المتعلقة بهن، وغياب الحديث عن تعليم الفتيات، وعن الظروف التي

---

7 فالقرار 1325 الصادر عن مجلس الأمن المجتمع الدولي يدعو إلى حماية النساء خلال النزاعات المسلحة ومحاسبة المرتكبين، وإلى تمكينهن في عمليات الإغاثة والإنعاش، وفي مجال الحفاظ على السلام والاستقرار. لقد غيّر القرار 1325 في مقاربة موضوع علاقة وتأثر المرأة بالنزاعات المسلحة. فهو لا يحصر مقاربته لها باعتبارها ضحية حاجتها للحماية، بل يركّز على أهمية دورها ومشاركتها الفعلية في الدفع باتجاه الحلول السلمية وتعزيز الأمن والاستقرار المحلي والدولي.

يمكن تقسيم القرار إلى 4 محاور:

1. المشاركة: يدعو القرار 1325 إلى زيادة نسبة النساء المشاركات في مواقع صنع القرار، لا سيما تلك المتصلة بعمليات حفظ السلام والأمن. وتشكل تلك الدعوة شكلاً من أشكال الضغط على الدول لتحقيق هذه الخطوة.

2. الحماية: تعتبر النساء من بين الفئات الأكثر ضعفاً وتأثّرا بالنزاعات المسلحة ونتائجها على كافة الصعد. وإذ يجدد القرار 1325 تأكيد هذا المعطى، يطرح ضرورة النظر إلى انعكاسات العنف على النساء على تحقيق الأمن والاستقرار، وإلى ضرورة تأمين الحماية لهن وتفعيل آليات محاسبة منتهكي الحقوق.

3. الوقاية: لا سيما تلك المستندة إلى التوعية والتثقيف، من الوسائل التي تستغرق نتائجها مدّة للظهور. وإن كانت الوقاية اداة غير مناسبة لمعالجة أثار النزاعات، أثناء حصولها، فهي عامل مؤثّر ومهم في تخفيف التوتر وترسيخ السلم والأمن في مراحل ما بعد النزاعات. إشراك النساء في صنع القرارات المتعلقة بالسلم والأمن يعتبر تدبيراً وقائياً، بحيث أن وجودهن ينعكس على التشريعات ذات الصلة من خلال إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في السياسات وتطبيقاتها.

4. الإغاثة والإنعاش: في عمليات الإغاثة والإنعاش، لا بد من ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على الأمن، والغذاء، والرعاية الصحية، المسكن وغيرها من الحاجات الأساسية. وغالباً ما يُنظر في هذه العمليات إلى المستفيدين كمجموعة واحدة متجانسة، دون أي إعتبار لأدوارهم المجتمعية، الجنس، الفئة العمرية، الحاجات المختلفة. كما أن إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في كافة مراحل الإغاثة والإنعاش من شأنه أن يعكس حجم وطبيعة الحاجات المختلفة عند مجموع المستفيدين من هذه العمليات.

تواجههنَّ جميعًا في سوق العمل على سبيل المثال.

وقد عكست تغطية الإعلام اللبناني بشكلٍ مباشرٍ السياسة التي تتَّبعها السلطات اللبنانيَّة في التعامل مع اللاجئين/ات بوصفهم ملفاً شاملاً كليّاً، لا تخصيص فيه لاحتياجات النساء الخاصة، كحمايتهنَّ من أشكال العنف الناجم عن النزاع. ولعل الإعلام ركَّز على القضايا التي تجذب الرأي العام، ضارباً بعرض الحائط أيَّ معايير حمائية لخصوصية النساء، سواءٌ أفي ملف الاتجار بالنساء أم في العنف ضدهنَّ، أم عبر بذل جهد إضافي للإضاءة على القضايا التي تعني النساء.

وفي هذا السياق، غاب، بشكلٍ لافت، موضوعُ العنف الجنوسي، ونقاش السياسات التي يُفترض بالسلطات الحكومية انتهاجها أو المبادرات التي يُمكنها إطلاقها بهدف تنفيذ سياسات وقائية في مواجهة العنف الجنوسي في إبَّان أوقات النزاع، أكان ذلك في داخل مجتمع اللاجئين/ات، أملمجابهة العنف الذي تتعرَّض له اللاجئات من قبل بعض الرجال في المجتمعات المضيفة. وقد استعيض عن هذا الأمر بسياسة تحريضية على اللاجئين، عكست المزاج السياسي اللبناني العام، مع ضرورة الإشارة إلى وجود تباين بين المؤسسات الإعلامية لجهة حجم التحريض على اللاجئين/ات ونوعه. إلَّا أنَّ أبرز عناوين التحريض كان تحميل اللاجئين/ات مسؤولية الأعمال الإرهابية، وموضوع التوطين.

في الخلاصة، تستمرُّ النزاعات والحروب مساحةً للرجال، والتغطية الإعلامية لأيِّ نزاع أو حرب أو تداعيات كل منها هي عبارة عن كونها أدوات في أيادي الحكومات أو صناع القرار (norm setters) للتحريض أو للحشد، بعيداً عن أي إرادة سياسية لتفعيل القرار 1325 والقرارات الأخرى التي صدرت في ما يتعلق بواقع النساء وخصوصيته أثناء أوقات النزاع وما بعد النزاع.

الاستنتاجات

يُشير هذا المسح إلى وجود مشكلة حقيقيَّة في تعامل الإعلام اللبناني مع القضايا الحسَّاسة. فنتائج الدراسة تتحدث بوضوح عن تماهي وسائل الإعلام مع السلطة ومع القوى السياسة الأساسيّة في النظر إلى ملف اللجوء السوري، وهذا ما برز من خلال عدم القيام بعمل مهني خلال مدة الدراسة إلا في ما ندر. فوظيفة التحقيق الصحافي كشف معطيات ومعلومات لا يعلم بها الجمهور، بهدف مساعدته في تكوين رأي وموقف من هذه الأحداث، كذلك الأمر بالنسبة إلى الريبورتاج أو الدراسة. أما البورتريه فيؤدّي إلى تعريف الجمهور على الأفراد بوصفهم بشراً مستقلين لا مجرد أرقام ضمن الجماعة. وعليه، فإنَّ من شأن غياب هذه الأنواع الصحافية لصالح التقارير السياسية أو المواد التي تستند إلى التعميم، أن يؤدّي إلى تكريس التعامل مع اللاجئين/اللاجئات بوصفهم جماعة لا وجود لحقوق الأفراد وخصوصيتهم ضمنها. ويؤدي ذلك، أيضاً، إلى تكريس الصور النمطية التي تطلقها السلطة والقوى السياسية الأساسية في ما يتعلق باللاجئين\ات.

ومن هنا، يُمكن القول إنَّ وسائل الإعلام تكرِّس من خلال ما قدمته من مواد صحافية، تحوُّلها إلى جهاز دعائي للسلطة والقوى الحزبية الأساسية، التي هي بمعظمها قوى طائفية تقارب ملف اللجوء (ومعظم الملفات الأخرى) من منطلق طائفيتها. وإلى جانب هذا الواقع، يظهر غياب حماسة الصحافيين واندفاعتهم في متابعة قضية أساسية كقضية اللجوء، باستثناء ما هو متعلّق بالجانبين الأمني والسياسي اللذين يعودان إلى تغذية الدعاية السياسية، ويظهر أيضاً عدم معرفة الجزء الأكبر من الصحافيين بالمصطلحات المناسبة في ملفات مماثلة.

كما يُشير هذا البحث إلى وجود ضعف حقيقي لدى الجهات التي تعمل في مجال دعم اللاجئين/ات وإغاثتهم. فقد يكون الأمر مجرد ضعف بالقدرات الإعلامية، أو عدم رغبة في بذل جهد لنقل صورةمجتمعات اللجوء وواقعها.

أما الأمر الثالث الذي يُمكن استنتاجه فهو النقص الكبير لدى اللاجئين وعجزهم عن نقل معطيات حقيقية عن مجتمعاتهم إلى الفضاء الإعلامي اللبناني. وهو ضعف يمكن تفهُّمه في سنوات اللجوء الأولى، لكن ثمَّةحاجة إلى معالجته في المراحل المقبلة، عبر بناء قدرات الأشخاص الفاعلين والقياديين في مجتمعات اللجوء، رجالاً ونساءً.

التوصيات

يمكن أن ينتج عن هذا المسح عدة توصيات، من شأنها الدفع في اتجاه تطبيق المسؤولين الحكوميين قرار مجلس الأمن. ، كما تطال مروحة التوصيات هذه جميع الفاعلين/ات في مجال الإغاثة، من منظمات دولية أو أممية أو غير حكومية في لبنان، وهي على الشكل التالي:

1. إنشاء منصة إعلامية متخصِّصة في إنتاج مواد إعلامية تتعلق باللاجئين/ات وبأوضاعهم وعلاقتهم بالمجتمعات المضيفة وبالسلطة اللبنانية. وتتضمَّن هذه المنصة مرصداً إلكترونيًّاً لتعامل الإعلام اللبناني ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لقضايا النساء بهدف توليد وعي عام وضغط اجتماعي على المؤسسات الإعلامية، كيما تندفع نحو المزيد من التعامل بجدية أكبر وحساسية أعلى مع قضايا النساء.
2. العمل مع مختلف وسائل الإعلام، عبر المسؤولين عن إدارة إنتاج المواد الصحافية، بهدف تعريفها على قرار مجلس الأمن 1325 ومندرجاته وأهميته، وإشراكهم في تحويل المواد الصحافية والإعلامية إلى مواد تعبر عن بنود هذا القرار.
3. العمل على بناء علاقات أقوى بين مؤسسات المجتمع المدني وبين مراسلي الوسائل الإعلامية في المناطق، وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى المعلومات وتدريبهم بما يلزم على بنود القرار 1325.
4. العمل مع عدد من الصحافيين/ات الشباب والمخضرمين بهدف إنتاج صحافيين/ات نسويين/ات متخصِّصين، يمتلكون المهارة والحساسية والقدرة على تناول قضايا النساء، وعلى إدخال التحقيق الاستقصائي إلى هذا الموضوع، بهدف الانتقال من التغطية الخبرية لقضايا النساء الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.
5. تدريب الجهاز الإعلامي التابع للجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، اللبنانية والدولية، بهدف تعزيز قدرتها على التواصل مع الوسائل الإعلامية والصحافيين/ات، ولتعزيز موقع هذه المؤسسات ضمن مصادر المعلومات التي يستند إليها أهل الإعلام.
6. تدريب نساء يتمتَّعن بأدوار قيادية في مجتمعات اللجوء على التعامل مع وسائل الإعلام وعلى تحويل قصصهن إلى مواد قابلة للنشر في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية. أضف إلى ذلك العمل على إنشاء شبكة إعلام جتماعية تنطق باسم اللاجئين/ات.

تتوجه كل من مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية بالشكر لمعدي هذه الدراسة **الأستاذ ثائر غندور والأستاذ نادر فوز والأستاذ إرنست خوري**

يأتي هذا الكتيّب ضمن إطار مشروع إدماج قضايا النساء والأمن والسلام في أجندات الإعلام وحقوق الإنسان والنساء في لبنان والذي يُنفذ بالشراكة مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

مؤسسة أبعاد – مركز الموارد للمساواة بين الجنسين أبعاد هي مؤسسة مدنية، غير طائفية وغير ربحية تهدف إلى تكريس المساواة في النوع الإجتماعي لتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتسعى أبعاد إلى إحقاق المساواة بين النساء والرجال وتفعيل مشاركة النساء من خلال تطوير السياسات، والإصلاح القانوني، وإدماج مفهوم النوع الإجتماعي، وإشراك الرجال في هذه العملية، وإلغاء التمييز وتمكين النساء للمشاركة بفعالية في مجتمعاتهن.

هاتف/فاكس: 283820-1-961+
موقع إلكتروني: www.abaadmena.org
بريد إلكتروني: abaad@abaadmena.org
فايسبوك: facebook.com/abaadmena
يوتيوب: youtube.com/abaadmen

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية هي منظمة سلمية لا تبغى الربح ترمي إلى العمل مع النساء وتجميع جهودهن لمواجهة الحروب،
والعنف والتسليح الدولي.

العنوان: شارع فارمبي، صندوق بريد 28 ، 1211 جنيف، سويسرا
هاتف: (0)22 919 70 80 -41+
بريد إلكتروني: mena1325@wilpf.ch
موقع إلكتروني: www.wilpfinternational

إن الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

© جميع حقوق الطبع محفوظة بإسم مؤسسة أبعاد–مركز الموارد للمساواة بين الجنسين ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية 2016

إن حقوق هذه الدراسة محفوظة لكن يمكن إستخدام النص دون مقابل من أجل أهداف تخدم المناصرة، أو التعليم أو رفع الوعي، على أن يتم ذكر المصدر بشكل كامل.

WOMEN'S INTERNATIONAL LEAGUE FOR
PEACE & FREEDOM

أبعاد
abaad